

دور حوكمة المؤسسات في السيطرة على الفساد الإداري من وجهة نظر العاملين شركتي ليببيا للتأمين – الثقة للتأمين

أ. عزالدين محمد رحاب¹

مستخلص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على الدور الذي تشكله عملية تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات في السيطرة على الفساد الإداري وذلك من خلال تسليط الضوء على قواعد حوكمة المؤسسات : المفاهيم ، الأهمية ، المحددات ، إضافة إلى التعرض لمفهوم الفساد الإداري والأسباب والأنواع آلية المكافحة وطرق العلاج ، حيث تتناول مشكلة الدراسة حول دور حوكمة المؤسسات في السيطرة على الفساد الإداري في شركتي ليببيا للتأمين – الثقة للتأمين ، وتقوم هذه الدراسة على اختبار فرضية رئيسية مفادها : وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين حوكمة المؤسسات وبين السيطرة على الفساد الإداري. من خلال الاقتصران على دراسة بعض أبعاد الحوكمة وهي (الرقابة الداخلية والإفصاح والشفافية) ومدى علاقتها بالسيطرة على الفساد والحد منه، وقد تم اتباع المنهج الوصفي والتحليلي والذي يعد أنساب المناهج المتّبعة مثل هذه الدراسات، وقد استهدفت الدراسة شركتين تعملان في مجال الخدمات التأمينية وهما شركة ليببيا للتأمين الخمس وشركة الثقة للتأمين طرابلس حيث بلغ حجم مجتمع الدراسة (151) موظف وكان حجم العينة (77) مفردة ، وقد تم تجميع البيانات عن طريق أداة الدراسة وهي الاستبانة والتي تم تحليلها باستخدام حزمة البرامج الإحصائية spss ، ومنه توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط طردية بين أبعاد الحوكمة والمتمثلة في (الرقابة الداخلية والإفصاح والشفافية في السيطرة على الفساد الإداري ، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة الاهتمام من قبل شركات التأمين بالمداخل الحديثة لمحاربة الفساد ومنها الحوكمة. وتوجيه المزيد من الاهتمام فيما يتعلق بالشفافية والإفصاح كمدخل من مداخل محاربة الفساد.

الكلمات المفتاحية: حوكمة المؤسسات ، الفساد الإداري والمالي .

¹ محاضر كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب amr70048@gmail.com

² محاضر كلية الاقتصاد والتجارة جامعة المرقب khledjoma@gmail.com

1- الإطار العام للدراسة

1.1 مقدمة:

تُعد حوكمة المؤسسات من الموضوعات المهمة لكافة الشركات والمؤسسات سواء المحلية منها والعالمية لاسيما في الوقت الراهن ، إذ أن الأزمات المالية والإدارية التي يعاني بسببها الاقتصاد على مستوى العالم جعلت مفهوم حوكمة الشركات في أولويات اهتماماتها.

إن ظاهرة الفساد الإداري قديمة ومتجذرة وفي كل المجتمعات فظاهرها مرتبطة برغبة الإنسان في الحصول على مكاسب مادية أو معنوية بشقى الطرق.

وقد عملت الكثير من المجتمعات الحديثة للتخلص من الفساد الإداري لأنه يقف عائقاً أمام تقدم وتطور تلك المجتمعات (مصطفى مليطان ، 2017).

إن أنظمة وقوانين الحوكمة في العالم ترتكز على الحد من استخدام السلطة الإدارية في مصالح لا تخدم المنظمات وتحقق لها أهدافها ، وتعمل على جعل أداء مجالس الإدارة فيها أكثر فاعلية ومن ناحية أخرى تعزيز الرقابة الداخلية ومتابعة تنفيذ الاستراتيجيات والسياسات وتحديد المهام والأدوار والصلاحيات لكل الأطراف المكونة لهذه المؤسسات من مساهمين ومجلس إدارة والإدارة التنفيذية وأصحاب المصالح إضافة إلى جانب هام وهو تأكيد أهمية الشفافية والإفصاح.

إن مفهوم حوكمة المؤسسات يُعد أسلوب ومنهج إصلاحي إضافية لكونه آلية عمل جديدة من شأنها ترسیخ النزاهة في المعاملات المالية بوضع محددات من شأنها أن تساهم في الحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي الذي استشرى في الكثير من المؤسسات الأمر الذي كان وراء ضعف واهياء تلك المؤسسات. (الباوندي ، 2016)

من هنا فان هذه الدراسة جاءت لتسلط الضوء على حوكمة المؤسسات والفساد الإداري ، كمحاولة للتركيز حول هذا الموضوع في جوانب تُعد إضافة علمية حسب رأي الباحثين من منظور إداري .

2.1 مشكلة الدراسة:

يرتبط مفهوم حوكمة المؤسسات بالاتجاه نحو السيطرة على الفساد الإداري بغية الوصول إلى مستوى أداء المهام بالصورة التي تعزز مكانة هذه المؤسسات.

إن تطبيق حوكمة المؤسسات أضحت من الاستراتيجيات الهامة التي تعتمد عليها العديد من الدول من أجل مواجهة والسيطرة على الفساد الإداري في كافة الشركات والمؤسسات على اختلاف أحجامها ومهامها وأنواعها ، وذلك من خلال الاعتماد على أدوات فاعلة والتي لها أثر بالغ في هذا الصدد ، ومن

هذه الأدوات تدعيم عنصر الشفافية وتنقية العنصر الرقابي الداخلي بغية تحسين وتطوير أداء تلك المنظمات من جهة والقضاء على الفساد من جهة أخرى.

وقد أجريت عدد من الدراسات والتي أكدت على الأهمية التي تمتلكها حوكمة المؤسسات ودورها في السيطرة على الفساد الإداري.

ولعل أبرز هذه الدراسات في دراسة الباوندي 2016 التي أجريت على الشركة الأهلية للإسمنت المساهمة التي أظهرت أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق قواعد الحكومة وبين مكافحة الفساد الإداري والمالي، أما دراسة الشواورة 2009 المعروفة بقواعد الحكومة وتقدير دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة العامة الأردنية وخلصت إلى أن هناك دور كبير ومهم لحكومة الشركات في الحد وتقليل حجم التنازع ومستوى التضارب في الأهداف لمختلف الأطراف ذوي العلاقة، ولعل هذا ما قاد الباحثين إلى تبني فكرة البحث ودراسة العلاقة بين حوكمة المؤسسات والدور الذي تلعبه في السيطرة على الفساد الإداري في شركة ليبيا للتأمين والثقة للتأمين.

عليه فان مشكلة الدراسة تمثل في التساؤل الرئيس التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم حوكمة المؤسسات في الحد من ظاهرة الفساد الإداري.

تساؤلات الدراسة:

1. ما دور الشفافية والإفصاح في الحد من الفساد الإداري.

2. ما دور الرقابة الإدارية في الحد من الفساد الإداري

3.1 فرضيات الدراسة:

استناداً على مشكلة الدراسة تم صياغة الفرضية الرئيسية كالتالي:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين حوكمة المؤسسات والسيطرة على الفساد في المنظمات قيد الدراسة. ويترافق من الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية :

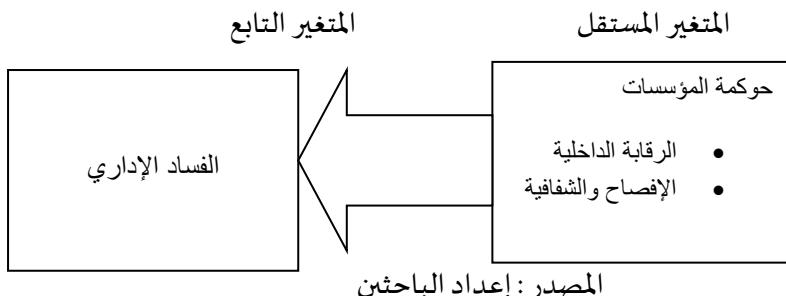
1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين الرقابة الداخلية وبين الفساد بالمؤسسات قيد الدراسة.

2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.05) بين الإفصاح والشفافية وبين الفساد بالمؤسسات قيد الدراسة.

4.1 نموذج الدراسة :

يعرض نموذج الدراسة الأبعاد الأساسية لمتغيرات الدراسة، حيث قام الباحثان بإعداد النموذج والذي يوضح أهم أبعاد متغيري الدراسة (المتغير المستقل والمتغير التابع) .

الشكل رقم (1) انموذج الدراسة



5.1 أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الأساسي في التعرف على دور حوكمة المؤسسات في السيطرة على الفساد ، من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية :

1. التعرف على واقع تطبيق حوكمة المؤسسات وفق أبعاد الدراسة.
2. الوقوف على مظاهر الفساد الإداري التي تعاني منها المؤسسات
3. اكتشاف العلاقة بين حوكمة المؤسسات والفساد.

6.1 أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في النقاط التالية :

- 1- تستمد هذه الدراسة أهميتها كونها من الدراسات التي تهتم بموضوع حديث نسبياً في مجال حوكمة المؤسسات والسيطرة على الفساد.
- 2- تكتسب هذه الدراسة أهميتها من الأهمية التي تمثلها شركات التأمين وحيث ارتباط الأفراد والمؤسسات بها وحاجة المجتمع بشكل عام إليها.
- 3- الإسهام الذي تمثله هذه الدراسة في التعرف على واقع حوكمة المؤسسات والسيطرة على الفساد لدى شركات التأمين في ليبيا.
- 4- يؤمل أن تساهم نتائج هذه الدراسة في تسليط الضوء على اعتماد حوكمة المؤسسات في كافة المؤسسات الليبية.

7.1 منهجية الدراسة:

- #### 1.7.1 منهج الدراسة:
- نظراً لطبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها تم الاعتماد على المنهجين الوصفي والتحليلي من خلال دراسة الظاهرة كما هي عليه في الواقع الراهن ووصفها وصفاً دقيقاً يعبر عنها تعبيراً كمياً وكيفياً.

2.7.1 مصادر البيانات :

- أ. المصادر الثانوية : عن طريق استقراء أدبيات الموضوع والبحث فيما توفر من مصادر مثل الكتب والدوريات والرسائل العلمية وكل ما هو متاح في حدود إمكانيات الباحثين.
- ب. المصادر الأولية : عن طريق تصميم وإعداد أداة الدراسة والمتمثلة في استماراة الاستبانة التي أعدت بالخصوص من أجل الحصول على بيانات من خلال إجابات المبحوثين وإخضاعها للمعالجات الإحصائية الملائمة وصولاً للنتائج وتقديم التوصيات بالخصوص.

8.1 مجتمع الدراسة وعينتها:

- تمثل مجتمع الدراسة في كافة العاملين بالمستويات الإدارية في شركة ليبيا للتأمين فرع الخامس وشركة الثقة للتأمين طرابلس، حيث كان المجتمع والعينة على النحو الآتي:

جدول رقم (1) يبين مجتمع وعينة الدراسة

| البيئة | المجتمع | العينة | نوع العينة | النسبة |
|-------------------------------|---------|--------|---------------|--------|
| شركة ليبيا للتأمين فرع الخامس | 27 | 27 | مسح شامل | %100 |
| شركة الثقة للتأمين طرابلس | 124 | 50 | عشوائية بسيطة | %40 |
| المجموع | 151 | 77 | | %50.9 |

9.1 حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة في:

- 1.9.1 : الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على موضوع حوكمة المؤسسات والسيطرة على الفساد.

- 2.9.1 : الحدود المكانية: تم إجراء الدراسة في شركة ليبيا للتأمين فرع الخامس وشركة الثقة للتأمين طرابلس.

- 3.9.1 : الحدود الزمنية: تم إعداد الدراسة خلال الشهور (يونيو، وأغسطس، وسبتمبر) لسنة 2019م.

10.1 مصطلحات الدراسة:

حوكمة المؤسسات :

- مجموعة من القواعد والأسس واللوائح تحدد بيان نوع المنظمة والعلاقات بين القائمين على إدارة المنظمة ومجلس الإدارة وجميع الأطراف ذات العلاقة . (الباوندي، 2016).

الفساد الإداري :

تلك السلوكيات المخالفة للأنظمة والقوانين النافذة التي تتعارض مع القيم والأخلاقيات المجتمعية والوظيفية لتحقيق مصالح مادية أو معنوية على حساب المصلحة العامة وبشكل متعمد ومقصود سواء كان ذلك بصورة سرية أم علنية (آل الشيخ، 2007).

الرقابة الداخلية:

نظام داخلي للمؤسسة مصمم لتقديم ضمانات دقيقة وفاعلة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف من حيث فاعلية وكفاءة العمليات ومصداقية إعداد التقارير والامتثال للوائح والقوانين المعتمدة (سليمان، 2017).

الإفصاح والشفافية :

الامتثال لقواعد الحكومة من خلال الاستبيان سنوية يتم تعبيتها من قبل الشركات كما تتضمن توقيع لجنة التدقيق على النموذج المعد بالخصوص وفقاً لشروط الحكومة (سليمان ، 2017).

11.1 الدراسات السابقة:

- دراسة (حليم ، 2007) بعنوان **الحكومة وأثرها على الاستثمار** ، دراسة تطبيقية على الجهاز المصرفي السوداني .

حيث هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهمية تطبيق الحكومة وعلاقتها بزيادة تدفق الاستثمارات في السودان.

وتوصلت الدراسة إلى إن المؤسسات المالية في السودان تمارس مهامها بتطبيق الحكومة ، كما أن هناك علاقة بين تطبيق الحكومة وزيادة الاستثمارات.

- دراسة (الشواورة ، 2009) بعنوان **قواعد الحكومة وتقدير دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المسئولة العامة الأردنية.**

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية حوكمة الشركات ودورها في تخفيض حجم التنازع ومستوى التضارب بين الأهداف لمختلف الفئات ذات العلاقة.

حيث كان أهم النتائج أن هناك دور كبير و مهم لحوكمة الشركات في الحد وتقليل حجم التنازع ومستوى التضارب في الأهداف لمختلف الفئات ذات العلاقة.

- دراسة (محمد ، 2010) بعنوان **أهمية تطبيق مبادئ الحكومة بقطاع البترول المصري.**
هدفت هذه الدراسة إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق معدلات أرباح معقولة ، والتقليل من الفساد المالي والإداري.

أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة وجود بيئة مناسبة لتطبيق الحكومة بقطاع البترول في مصر ، كما توجد العديد من مبادئ وقواعد الحكومة يعمل بها في قطاع البترول المصري.

- دراسة (النور ، 2011) بعنوان **أثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاءة الاداء في الشركات المساهمة المدرجة في سوق الأوراق المالية شركات المساهمة العامة السعودية**، حيث هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التطبيق السليم لحوكمة الشركات على كفاءة الأداء وتوصلت إلى نتيجة رئيسية أن هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين تطبيق حوكمة الشركات وأداء مجلس الإدارة ما يساهمن في تحسين أداء المجلس وبالتالي رفع كفاءة الشركة.
- دراسة (معراج ، 2012) بعنوان **نحو تفعيل دور الحكومة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك الجزائرية**.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس مدى فعالية الحكومة في ضبط الفساد الإداري والمالي في المصارف الجزائرية والحد منه.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة أن البيئة التشريعية في الجزائر لا تتضمن بشكل صريح مفهوم حوكمة الشركات ، وان البنوك الجزائرية تقدم على تطبيق مبادئ حوكمة الشركات.

- دراسة (المناصير ، 2013) بعنوان **أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية**.

المهدف منها أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية. وأهم النتائج التي توصلت إليها أن ما نسبته 85 % من شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية تطبق قواعد حوكمة الشركات.

- دراسة (الباوندي ، 2016) بعنوان **حوكمة الشركات ودورها في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري والمالي دراسة تطبيقية على الشركة الأهلية للاسمتن**.

المهدف الرئيسي لهذه الدراسة إبراز أهمية تطبيق قواعد حوكمة الشركات ودورها في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري والمالي.

توصلت إلى نتيجة مفادها أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطبيق قواعد الحكومة ومكافحة الفساد الإداري والمالي.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة :

- 1- من خلال ما يتم عرضه من الدراسات السابقة تم تعزيز وتقوية أهمية هذه الدراسة..
- 2- الاستفادة منها في الجانب العملي ابتداء من صياغة أداة الدراسة وانتهاء بالمعالجات الإحصائية المناسبة والنتائج والتوصيات.

3- هذه الدراسة تعد مكملة للدراسات السابقة حيث تناولت جانبًا لم يتم التطرق إليه فيما توفر أن الدراسات.

2- الإطار النظري للدراسة

1.2 حوكمة المؤسسات

إن مفهوم حوكمة المؤسسات يُعد من المفاهيم الحديثة نسبياً وهو يعني بوجود عدد من الضوابط والمعايير في المؤسسات بغية أداء عمل أفضل ، وقد قدمت عدة تعريفات لهذا المفهوم نذكر منها (سليمان ، 2017):

1. مجموعة من الإجراءات والقواعد التي يتم بموجبها إدارة الشركة والرقابة عليها عن طريق تنظيم العلاقات بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والمساهمين وأصحاب المصالح بما في ذلك المسئولية الاجتماعية والبيئية للشركة.

2. عرفه Gabrielle leoponovan السياسات الداخلية التي تشمل النظام والعمليات والأشخاص والتي تخدم احتياجات المساهمين وأصحاب المصلحة الآخرين من خلال توجيه ومراقبة أنشطة إدارة الأعمال الجيدة مقتربة بالموضوعية والمساءلة والنزاهة.

3. هو نظام للإدارة والتشغيل والسيطرة على الشركات بهدف تحقيق أغراضها وأهدافها الإستراتيجية القصيرة والطويلة لأجل الوصول إلى قناعة وإرضاء المساهمين وأصحاب المصالح والامتثال للمطالبات القانونية والنظمية والبيئية.

1.1.2 مبادئ وقواعد حوكمة المؤسسات:

تقوم حوكمة المؤسسات على المبادئ التالية:

1. حماية حقوق حملة الأسهم.

2. معادلة عادلة لحملة الأسهم.

3. حماية دور أصحاب المصالح.

4. تحقيق مسؤوليات مجلس الإدارة والمساءلة.

5. التقليل من أوجه القصور التي تنشأ عن المخاطر الأخلاقية وسوء الاختيار.

6. تعزيز الرقابة الداخلية.

7. اعتماد مبدأ الإفصاح والشفافية.

8. تعزيز الكفاءة الداخلية من خلال اللجان و المشاركة .

2.1.2 ضوابط حوكمة الشركات:

إن الهدف من آليات الحكومة والضوابط هو التقليل من أوجه القصور التي تنشأ عن الانحرافات الأخلاقية ورصد سلوك المديرين ، حيث يقوم طرف ثالث مستقل بمراقبة المعلومات التي تقدمها الإدارة للمستثمرين ، حيث يعتبر الالتزام بالرقابة الداخلية المرجعية الرئيسية لتحديد هذه الضوابط ومنها: (سليمان، 2017).

1. الرصد من جانب مجلس الإدارة :

حيث أن مجلس الإدارة يتمتع بالصلاحيات الالزمة في إدارة الشركة ضمن القانون وهو الجهة القادرة على رصد المديرين التنفيذيين في أداء أعمالهم وتوفير الضمانات الالزمة للمستثمرين.

2. الرقابة الداخلية:

إن الحرص على وجود رقابة داخلية تمارس ضمن ضوابط محددة من خلال الأنظمة والتعليمات والتي يقوم بها التدقيق الداخلي والخارجي وبإشراف مباشر من لجنة التدقيق يضمن وجود الثقة بالتزام إدارات الشركة وموظفيها بالتعليمات والقوانين.

3.1.2 أهمية حوكمة الشركات:

إن لحوكمة الشركات أهمية بالغة تمثل في : (قرولي ، 2015)

1. أدلة لتطبيق مبدأ محاسبة المسئولة من أجل تحديث وتطوير الإدارة.

2. ضمان عدم قيام مجلس الإدارة بإساءة استخدام سلطاته سواء للمصالح الذاتية أو لضرار الآخرين.

3. الحصول على قوائم مالية للشركات تتسم بدرجة عالية من الشفافية والإفصاح.

4. فرض الرقابة الجيدة من أجل الرقى بمحظى الشركات وضمان أداء فعال.

5. الشفافية في إجراءات المحاسبة والمراجعة والحد من الفساد.

6. محاربة التصرفات والأعمال السلبية والمنحرفة في الجانب الإداري والمالي والأخلاقي.

4.1.2 العوامل المحددة لحوكمة الشركات:

تواجه عملية تطبيق حوكمة الشركات عوامل يمكن حصرها في : (قباجة ، 2008).

1. محددات داخلية:

وتتمثل في القواعد والأسس والإجراءات التي عن طريقها يتم تحديد كيفية اتخاذ القرارات وتوزيع السلطات داخل الشركة والموزعة بين مجلس الإدارة والجمعية العمومية والمديرين التنفيذيين ، حيث توفر هذه العناصر وتطبيقاتها مفاده تخفيض حدة التعارض بين توجهات ومصالح هذه الأطراف الثلاثة.

2. محددات خارجية:

وتشير هذه النقطة إلى القوانين ذات البعد التنظيمي للنشاط الاقتصادي للدولة والتي تعمل في ظله الشركات وأداة تنظم سير الأعمال فيها ، وكذلك وجود عنصر التمويل اللازم للشركات من خلال توفير نظام مالي مشجع للعمل والاستثمار علاوة على وجود أجهزة رقابية تتمتع بكماءة عالية تعمل على إحكام الرقابة على الشركات والتحقق من صحة سير العمل من التقارير والمعلومات المالية والأنشطة ذات العلاقة.

2.1.2.5. مقومات فاعلية قواعد حوكمة الشركات:

إن أي نظام بحاجة إلى عدد من العناصر والركائز والمقومات التي من شأنها أن تضمن لكل مؤسسة الوصول إلى أهدافها وتحقيق غاياتها بكل كفاءة وفاعلية ومن بين هذه المقومات: (قباجة ، 2008)

1. وجود أنظمة إدارية داخلية على درجة عالية من الكفاءة والفاعلية

2. وجود قوانين وتشريعات تعنى بحقوق المساهمين كحق التصويت وحق انتخاب مجلس الإدارة وببيان المسؤوليات الإشرافية والتنفيذية وتحديد المهام والأدوار.

3. وجود نظام حوكمة فعال داخل الشركة يعمل على تنظيم الاجتماعات والاتصالات بين كافة الإدارات وتحديد الصالحيات وإجراء مراجعات مستمرة.

4. وجود لجنة تدقيق ومتابعة داخل الشركات من ذوي الكفاءة والمهنية وذات طابع مستقل.

2.2. الفساد الإداري :

1.2.2.2. ماهية الفساد الإداري:

لا يمكن الاتفاق على وجود تعريف موحد للفساد الإداري وهذا راجع إلى عديد الأسباب ولعل من بينها تعدد ظاهرة الفساد وتشعب معالمها وأسبابها واختلاف مناهج دراستها وتعدد أشكال التعبير عنها ، إضافة إلى تنوع خلفيات الباحثين ، لذا كان تعدد التعريفات لهذه الظاهرة ، ومن بين هذه التعريفات: (مفید ، 2010)

• منظمة الشفافية الدولية عرفت الفساد بأنه " استغلال السلطة من أجل المنفعة الخاصة "

" ."

• أما البنك الدولي عرف الفساد على " انه إساءة استغلال الوظيفة العامة للكسب الخاص " .

والفساد الإداري هو كل المحاولات التي يقوم بها عدد من المسؤولين حيث يغلبون المصلحة الخاصة غير المشروعة على حساب المصلحة العامة متجاوزين القيم والقوانين التي تم التعهد باحترامها وتطبيقها.(الغالبي وآخرون ،2012).

ويمثل الفساد الإداري استغلال السلطة والنفوذ لتحقيق مكاسب شخصية سواء كانت مادية أو معنوية بشكل يتعارض مع القوانين واللوائح سواء كان ذلك بشكل فردي أم جماعي. (مفید ، 2010).

2.2.2 مظاهر الفساد الإداري:

الفساد الإداري ظاهرة إنسانية حيث كان في البدايات الأولى سلوك لا يخضع لمعايير علمية أو ضوابط محكمة (عبد المؤمن، 2004).

وقد تبأنت الرؤى النظرية والفكيرية حيث تمثلت مظاهر الفساد الإداري في عدة جوانب : (الغالبي وأخرون، 2012).

1.الجانب الأخلاقي :

وفق هذا الجانب فان الفساد يعد ظاهرة قيمة وسلوكية تتجسد بحالات سلبية وممارسات منحرفة ، حيث يتطلب الأمر المجانية والمعالجة بكافة الأساليب والوسائل .

2.الجانب الثقافي:

من خلال هذا المظهر يعد الفساد ظاهرة متشعبه الأبعاد ولأسباب والنتائج وخذل الظاهرة تميز كونها سلوكا منتظما يتميز بالاستمرارية وتحوي عدد من النظم الفرعية المنحرفة وفق المعايير الوظيفية والقيميه .

3.الجانب الوظيفي:

وفق هذا الجانب فان الفساد علاوة عن كونه انحرافا عن النظام القيمي فإن الطابع الذي يميزه هو الانحراف عن نظم العمل وقوانينه ولوائحه.

4.الجانب الحضاري:

يرتبط هذا الجانب بدرجة كبيرة بظاهرة التخلف ، حيث يُعد الفساد الإداري ظاهرة أسبابها انتشار الممارسات الفردية والجماعية غير الأخلاقية.

3.2.2 أسباب الفساد الإداري:(الكبيسي ، 2000)

1.الأسباب السياسية:

إن غياب الإدارة السياسية يؤدي إلى غياب المؤسسات بكافة أنواعها السياسية والقانونية والتشريعية ، حيث تبرز عديد من المظاهر المنحرفة والابتزاز والإقصاء والتهديد وتبدأ تتعطل بشكل كبير آليات ووسائل الرقابة في الدولة وتخفي المسائلة والمحاسبة في المؤسسات العامة والخاصة والقضاء ليس له تأثير ولا وجود تجاه المسؤولين والجهات الرقابية لا تطال الفاسدين والمنحرفين.

2.الأسباب الاقتصادية:

وتتمثل هذه الأسباب في تردي الوضع الاقتصادي وتدني الأجور وانتشار البطالة وظهور الطبقات والتبنيات لاختلاف قيمة المرتبات والأجور وانخفاض المستوى المعيشي وازدياد المعاملات المشبوهة.

3. الأسباب الاجتماعية:

انتشار الفساد في الحياة العامة حيث يطغى على سلوكيات الأفراد والجماعات داخل المجتمع وانتشار مظاهر الرشوة والمحاباة والواسطة من جانب والإقصاء من جانب آخر وبرز ثقافة الفساد حيث يصعب مقاومته وعلاجه ، حيث لا ينظر للفساد بأنه انحراف يجب مقاومته والقضاء عليه بل يكون جزء من ثقافة المجتمع ومكوناته.

4.2.2 آثار الفساد الإداري (نعم ، عبد المؤمن، 2004)

1. الآثار الإدارية:

يؤدي الفساد إلى الإضرار بمصداقية الأجهزة الإدارية والقضائية وانعدام الثقة بين مؤسسات الدولة وبين الجمهور ويؤدي الفساد إلى إضعاف تطبيق القواعد والقوانين ويضعف الجانب الرسمي للدولة.

2. الآثار الاقتصادية:

يُعد الفساد الإداري والمالي أكبر عائق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث يؤدي إلى إضعاف النمو الاقتصادي بكافة أنواعه فالفساد سلوك ضار وعامل هدام لكافة الإمكانيات والقوى الاقتصادية لدى الدولة..

3. الآثار السياسية:

انتشار الفساد داخل المجتمع يؤدي إلى الإضرار بالجانب السياسي ، حيث عدم الاستقرار وازدياد مستويات الصراع داخل النخبة الحاكمة وفساد الإدارة وتردي الأوضاع على كافة الصعد.

4. الآثار الاجتماعية:

تتمثل في انتشار الأمراض الاجتماعية مثل الرشوة والمحسوبيّة والواسطة والإقصاء والتخوين وتفضيل المصلحة الخاصة على حساب المصلحة العامة ، وبالتالي تنتشر الجريمة والتمرد على القيم المجتمعية .

5.2.2 دور آليات حوكمة المؤسسات في مكافحة الفساد الإداري والمالي (الباوندي، 2016)

أولا - دور الآليات الداخلية للحكومة:

1. دور مجلس الإدارة:

يتمثل الدور في حماية رأس المال المستثمر في الشركة من سوء الاستعمال من قبل الإدارة وذلك من خلال صلاحياته القانونية في تعيين ومكافأة وإعفاء الإدارة العليا، كما أن مجلس الإدارة الذي يتمتع

بالقوة يشارك بفاعلية في وضع إستراتيجية المؤسسة ويقدم الحوافر المناسبة للإدارة ويراقب سلوكها ويقوم أدائها .

2. دور لجنة المراجعة:

تساهم لجنة المراجعة في زيادة الثقة والشفافية المتعلقة بالمعلومات المالية التي تفصح عنها المؤسسات وإشرافها على وظيفة التدقيق الداخلي وكذلك دورها في دعم الجهات والهيئات المختصة بالتدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها إضافة عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة المؤسسات.

3. دور المراجعة الداخلية:

يتمثل هذا الدور من خلال الأنشطة التي تهدف إلى زيادة المصداقية وتحقيق العدالة وتحسين تصرفات وسلوكيات كافة العاملين في المؤسسات التابعة للدولة والتقليل من المخاطر المرتبطة بالفساد الإداري والمال.

ثانياً - دور الآليات الخارجية للحكومة:

1. دور المراجعة الخارجية:

يقوم المراجعون الخارجيون بمساعدة المؤسسات على تحقيق المساءلة والنزاهة وتحسين الإجراءات والعمليات والممارسات فيها وبالتالي يجسدون جانب كبير من الثقة بين أصحاب المصالح والمواطنين بشكل عام.

2. دور القوانين والتشريعات:

تمثل القوانين والتشريعات دور كبير ومؤثر في محاربة ومنع وقوع الفساد بشتى أنواعه وصورة.

3. دور منظمة الشفافية العالمية:

يظهر هذا الدور من خلال ممارسة الضغوط بغية محاربة الفساد الإداري والمالى، فعلى سبيل المثال منظمة التجارة العالمية تعمل كوسيلة ضغط من أجل تحسين النظم المالية والمحاسبية وقطاع المصارف، حيث تمارس عن طريق اللجان ضغوطاً للالتزام بقواعد حوكمة فيها.

3- الإطار العلمي للدراسة

1.3 منهجة الدراسة والأساليب الإحصائية

1.1.3 مجتمع الدراسة :

يتمثل مجتمع الدراسة في العاملين بشركة ليبها للتأمين وشركة الثقة للتأمين والبالغ عددهم 151 موظف وقد تم اتباع أسلوب المسح الشامل بالنسبة لشركة ليبها للتأمين 27 في حين تم اتباع نظام أسلوب العينة العشوائية البسيطة للعاملين بشركة الثقة للتأمين البالغ عددها 50 مفردة.

جدول رقم (2) عدد الاستثمارات الموزعة والصالحة للتحليل.

| نسبة العينة | نوع العينة | الصالحة للتغطية | غير الصالحة | الافق | المترجم منها | المجموع | العينة | المجتمع | البيئة |
|-------------|---------------|-----------------|-------------|-------|--------------|---------|--------|---------|-------------------------------|
| %100 | مسح شامل | 20 | صفر | 7 | 20 | 27 | 27 | 27 | شركة ليبها للتأمين فرع الخامس |
| %40 | عشواوية بسيطة | 22 | 02 | 26 | 24 | 50 | 50 | 124 | شركة الثقة للتأمين طرابلس |
| %50.9 | | 42 | 02 | 33 | 44 | 77 | 77 | 150 | المجموع |

2.1.3 أدلة الدراسة

للحصول على المعلومات الضرورية لمتغيرات الدراسة، تم إعداد صحفية استبانة خاصة من أجل معرفة آراء مجموعة من العاملين في شركة ليبها للتأمين فرع الخامس وشركة الثقة للتأمين طرابلس حول موضوع البحث، وقد تم تصميم استبانة الدراسة باستخدام مقياس ليكرث الخامس وفقاً للدرجات التالية:

جدول رقم (3) قيم مقياس ليكرث وطول خلية المقياس

| درجة الموافقة | طول الخلية | الإجابة على العبارات | الرقم |
|---------------|------------|----------------------|-------|
| ضعيفة جداً | 1.791 -1 | غير موافق بشدة | 1 |
| ضعيفة | 2.59 -1.80 | غير موافق | 2 |
| متوسطة | 3.39-2.60 | محايد | 3 |
| مرتفعة | 4.19-3.40 | موافق | 4 |
| مرتفعة جداً | 5 – 4.20 | موافق بشدة | 5 |

3.1.3 الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات:

لتحقيق أهداف وفرضيات البحث قام الباحثان بتفريغ وتحليل الاستبيان عن طريق برنامج spss وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية التالية

1. معامل ألفا كرونباخ: للتأكد من ثبات عبارات الاستبانة ، ومدى تجانسها وانسجامها مع إسقاطية البحث وفرضياته.

2. صدق مقياس البحث، وذلك للتأكد من قدرة المقياس على قياس الظاهرة المراد قياسها.

3. الجداول التكرارية ، وذلك لحصر أعداد المشاركين ونسبهم المنوية.

4. مقاييس النزعة المركزية والمتمثلة في المتوسط الحسابي، واستخدام مقاييس التشتت مثل الانحراف المعياري لتحديد انحراف الإجابات عن متوسطها الحسابي، اختبار t: وذلك للتعرف على ما إذا كان متوسط درجة الموافقة لكل عبارة أو كل متغير من متغيرات البحث يزيد أو يقل عن قيمة معينة عند مستوى دلالة معنوية 5% .

5. معامل ارتباط بيرسون لقياس الارتباط بين محاور الدراسة.

جدول رقم (4) نتائج اختبار معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبانة .

| الصدق | الثبات | عدد العبارات | محاور الاستبيان |
|-------|--------|--------------|---|
| 0.939 | 0.882 | 14 | حكومة المؤسسات بعد الرقابة الداخلية الإفصاح والشفافية |
| 0.885 | 0.784 | 7 | الفساد |
| 0.941 | 0.887 | | جميع محاور الاستبيان |

يتضح من الجدول رقم (4) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لجميع محاور الاستبيان ، وبذلك تأكيد الباحثون من صدق ثباتات استبيانه البحث وبالتالي صلاحيتها للتحليل واختبار فرضياته.

2.1.3 - أداة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من العاملين في شركة ليبيا للتأمين فرع الخمس وشركة الثقة للتأمين طرابلس على النحو الآتي:

4.1.3 - تحليل متغيرات الدراسة:

أولا - تحليل العوامل الشخصية لعينة الدراسة:

جدول رقم (5) التوزيع التكراري بحسب متغيرات العوامل الشخصية لعينة الدراسة.

| النوع | ذكر | أنثى | - | المجموع |
|--------------|------------|--------------------------|-------------------------|-----------------|
| العدد | 30 | 12 | - | 42 |
| النسبة | %71.4 | %28.6 | - | %100 |
| العمر | اقل من 30 | من 30 إلى اقل من 40 | من 40 إلى اقل من 50 | من 50 سنة فأكثر |
| العدد | 7 | 12 | 16 | 42 |
| النسبة | %16.7 | %28.6 | %38.1 | %100 |
| المؤهل | متوسط | عالي | جامعي | فوق الجامعي |
| العدد | 12 | 6 | 23 | 42 |
| النسبة | %28.6 | %14.3 | %54.8 | %204 |
| الوظيفة | مدير إدارة | رئيس قسم | رئيس وحدة | موظف |
| العدد | 5 | 5 | 1 | 31 |
| النسبة | 11.9 | 11.9 | 2.4 | %73.8 |
| سنوات الخبرة | 5 سنوات | من 5 إلى اقل من 10 سنوات | من 10 إلى اقل من 15 سنة | من 15 سنة فأكثر |
| العدد | 10 | 3 | 8 | 21 |
| النسبة | %23.8 | %7.1 | %19 | %50 |

يتضح من خلال الجدول رقم (5) ما يتعلق بمتغير العمر أن ما نسبته 71.4 % هم من فئة الذكور وهذا يعكس الطبيعة المجتمعية للمجتمع الليبي حيث عزوف نسبة كبيرة من العنصر النسائي في الانخراط للعمل في الشركات سواء كانت الإنتاجية أم الخدمية.

أما ما يتعلق بمتغير العمر من الملاحظ أن الفئة العمرية من 30 إلى أقل من 50 سنة كانت مجموع ما نسبته 66.7 وهذا مؤشر على أن النسبة الأعلى هم من فئة الشباب وتتميز بالقدرة العلمية العملية وهذا ما يعكس جانب من مصداقية البيانات والمعلومات ومدى ارتباطها بالواقع.

وبالنظر إلى متغير المؤهل العلمي ومن خلال الجدول يتضح أن النسبة الأعلى تمثلت في المؤهل العلمي الجامعي حيث بلغت النسبة 54.8 وهذا يدل على تمتع هذه الفئة بالنضج العقلي والفكري الأمر الذي ينعكس على مصداقية الإجابات بالاستناد إلى مؤهلاتهم العلمية.

وبالنظر إلى متغير الوظيفة فإن النسبة الأعلى هي فئة الموظف وبلغت النسبة 73.8 % وهذا يعكس طبيعة عمل الشركتين إضافة إلى أن الموظفين هم الفئة المباشرة لأداء الأعمال ويمكن الاعتماد عليهم في التعرف على واقع الشركة فيما يتعلق بأبعاد الدراسة .

أما فيما يتعلق بمتغير السنوات الخبرة فإن مجموع ما نسبته 69% تمثلت في الفترة من 10 إلى أكبر من 25 سنة وهذا مؤشر على الجانب المعلوماتي والعملي لهذه الفئة الأمر الذي يدل على انعكاس ذلك على أداء الأعمال من جهة ونتائج الدراسة من جهة أخرى من خلال البيانات المجمعة.

ثانياً - تحليل محاور الدراسة:

المحور الأول : حوكمة المؤسسات

| نوع المؤسسة | المنطقة | نوع المؤسسة | العبارات | محاور الدراسة |
|-------------|---------|-------------|-------------|-------------|-------------|-------------|--|---|
| مرتفعة | الثانية | 42 | 0.000 | 6.232 | 3.88 | .916 | نظام الرقابة الداخلية مصمم بإحكام ويضمن تحقيق الأهداف بأقل ما يمكن من الانحرافات. | البارزة في المؤسسات المعاصرة بعد مرحلة الإدارية |
| مرتفعة | الخامسة | 42 | 0.000 | 5.964 | 3.95 | 1.035 | يشمل نظام الرقابة الداخلية كافة المستويات الإدارية. | |
| مرتفعة جدا | الرابعة | 42 | 0.000 | 6.987 | 4.02 | .950 | يمثل موظفو الرقابة الداخلية لكافة القوانيين ولللوائح المعمول بها في نطاق العمل المكلفين به | |
| مرتفعة | السابعة | 42 | 0.000 | 6.475 | 3.90 | .906 | يتم إشراك عدد من الأطراف كالمدراء | |

| | | | | | | | | |
|--------|---------|----|-------|-------|------|------|---|--|
| | | | | | | | التنفيذيين في إعداد السياسة العامة والمعايير الخاصة بالمساءلة. | |
| مرتفعة | الثامنة | 42 | 0.000 | 6.059 | 3.88 | .942 | تعمل الرقابة الداخلية على اعتماد إجراءات مصاحبة للأنشطة والأعمال داخل المؤسسة لتفادي الأخطاء قبل وقوعها. | |
| مرتفعة | السادسة | 42 | 0.000 | 6.730 | 3.93 | .894 | يتم تحديد المعلومات عن طريق تقارير تحوي جوانب إدارية ومالية وتشغيلية في إطار زمني يمكن المسؤولين من السيطرة على سير الأعمال تحقيقاً للأهداف المرسومة. | |
| مرتفعة | الخامسة | 42 | 0.000 | 7.481 | 3.95 | .825 | يتمتع موظفو الرقابة الداخلية بمهارات وإمكانيات وقدرات معلوماتية | |

| | | | | | | | | |
|-------------|---------|----|-------|-------|------|------|--|---|
| | | | | | | | ومهنية تمكّهم من أداء المهام الموكّلة إليهم | |
| مرتفعة | الناسعة | 42 | 0.000 | 6.000 | 3.86 | .926 | يوجد ميثاق يوضح التزام إدارة المؤسسة بقواعد الحكومة باعتبارها على قناة بأهمية وجودها. | العبارات المتعلقة بـ: الإفصاح والشفافية |
| مرتفعة جداً | الثانية | 42 | 0.000 | 9.346 | 4.21 | .842 | تعتبر عملية الإفصاح والشفافية بخصوص قواعد ونظم العمل وكيفية سيره ذات أهمية قصوى بالنسبة لحكومة المؤسسات. | |
| مرتفعة | العاشرة | 42 | 0.000 | 5.670 | 3.79 | .898 | يتم تعبئة بطاقة تقييم أداء المؤسسة بما يتعلق بالالتزام بضوابط حكومة المؤسسات بما يمكنها من إيضاح واقع العمل . | |

| | | | | | | | | |
|------------|---------|----|-------|-------|------|------|---|--|
| مرتفعة | السادسة | 42 | 0.000 | 6.187 | 3.93 | .973 | توجد شفافية تامة فيما يتعلق بحقوق المساهمين وأصحاب المصالح ذوي العلاقة مع المؤسسة. | |
| مرتفعة | السابعة | 42 | 0.000 | 6.677 | 3.90 | .878 | هناك دور كبير وبارز للمسؤولين في المؤسسة للمحافظة على شفافية الإجراءات والمعاملات بما يضمن كفاءة العمل وفعاليته . | |
| مرتفعة جدا | الثانية | 42 | 0.000 | 9.685 | 4.21 | .813 | تعتمد عملية الإفصاح والشفافية داخل الشركة على مدى توفر المعلومات والبيانات وتحري الدقة فيها. | |
| مرتفعة جدا | الأولى | 42 | 0.000 | 9.240 | 4.26 | .885 | تعتبر الوسائل التقنية الحديثة عاملاً مهماً ورافداً من روافد الإفصاح والشفافية. | |

| | | | | | | | | |
|--------|---------|----|-------|--------|------|------|---|--|
| مرتفعة | الثالثة | 42 | 0.000 | 10.361 | 4.17 | .730 | لدى المؤسسة صفحة على الموقع الالكتروني يتم فيها نشر كل ما يتعلق بنشاطات ومهام وأعمال وأهداف المؤسسة وكافة المعلومات للإطراف ذوي الصلة. | |
| مرتفعة | | | | | 3.99 | | المتوسط العام | |

جدول رقم (6) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار العبارات المحور الأول.

من الجدول رقم (6) نلاحظ أن أغلب إجابات عينة الدراسة تتجه نحو مستوى (الموافقة) في مقياس ليكرث الخماسي وكان ذلك في العبارات نظام الرقابة الداخلية مصمم بإحكام ويضمن تحقيق الأهداف بأقل ما يمكن من الانحرافات- يشمل نظام الرقابة الداخلية كافة المستويات الإدارية- يتم إشراك عدد من الأطراف كالمدراء التنفيذيين في إعداد السياسة العامة والمعايير الخاصة بالمساءلة- يتم تحديد المعلومات عن طريق تقارير تحوي جوانب إدارية ومالية وتشغيلية في إطار زمني يمكن المسؤولين من السيطرة على سير الأعمال تحقيقاً للأهداف المرسومة، يتمتع موظفو الرقابة الداخلية بمهارات وإمكانيات وقدرات معلوماتية ومهنية تمكّنهم من أداء المهام الموكّلة إليهم- يوجد ميثاق يوضح التزام إدارة المؤسسة بقواعد الحكومة باعتبارها على قناعة بأهمية وجودها- تعتبر عملية الإفصاح والشفافية بخصوص قواعد ونظم العمل وكيفية سيره ذات أهمية قصوى بالنسبة لحكومة المؤسسات- يتم تعبئته بطاقة تقييم أداء المؤسسة بما يتعلق بالالتزام بضوابط حوكمة المؤسسات بما يمكنها من إيضاح واقع العمل- توجد شفافية تامة فيما يتعلق بحقوق المساهمين وأصحاب المصالح ذوي العلاقة مع المؤسسة- هناك دور كبير وبارز للمسؤولين في المؤسسة للمحافظة على شفافية الإجراءات والمعاملات بما يضمن كفاءة العمل وفعاليته أما باقي العبارات يمثل موظفو الرقابة الداخلية لكافة القوانين واللوائح المعتمد بها في نطاق العمل المكلفين به - تعتمد عملية الإفصاح والشفافية داخل الشركة على مدى توفر المعلومات والبيانات وتحري الدقة

فيها- تعتبر الوسائل التقنية الحديثة عاماً مهماً ورافداً من روافد الإفصاح والشفافية- لدى المؤسسة صفحة على الواقع الإلكتروني يتم فيها نشر كل ما يتعلق بنشاطات ومهام وأعمال وأهداف المؤسسة وكافة المعلومات للأطراف ذوي العلاقة فاتجهت آرائهم إلى مستوى (الموافقة بشدة) ، وبصفته عامة نجد أن عينة الدراسة كانت إجاباتها بالتوافق وبالتالي كانت مرتفعة وبنسبة 3.99 وهذا يدل على أن الشركات قيد الدراسة تولى اهتماماً كبيراً فيما يتعلق بالرقابة الداخلية والإفصاح والشفافية في أداء أعمالها.

المحور الثاني : الفساد

جدول رقم (7) المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار t لعبارات المحور الثاني.

| درجة الموافقة | الترتيب | N | المعنوية sig | اختبار t | المتوسط الحسابي | الانحراف المعياري | العبارات |
|---------------|------------|----|--------------|----------|-----------------|-------------------|--|
| مرتفعة جدا | الخامسة | 42 | 0.000 | 9.685 | 4.21 | .813 | ان تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات تضمن أداء الأعمال بصورة سليمة وبعيدة عن الانحرافات . |
| مرتفعة جدا | الثالثة | 42 | 0.000 | 11.675 | 4.26 | .701 | ان عملية تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات تعد من الاستراتيجيات الرئيسية للمحافظة على موارد المنظمة |
| مرتفعة جدا | الأولى | 42 | 0.000 | 12.733 | 4.45 | .739 | ان التزام العاملين في المؤسسة يعد أحد أهداف تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات . |
| مرتفعة جدا | الثانية | 42 | 0.000 | 11.230 | 4.29 | .742 | تساهم عملية حوكمة المؤسسات في منح وإكساب سمعة جيدة للمؤسسة أمام عملائها والمجتمع . |
| مرتفعة | ال السادسة | 42 | 0.000 | 8.713 | 4.12 | .832 | تضمن عملية تطبيق الحوكمة عدم حدوث انحرافات وتجاوزات في العمل |

| | | | | | | | |
|------------|---------|----|-------|--------|------|------|--|
| مرتفعة جدا | الرابعة | 42 | 0.000 | 10.151 | 4.24 | .790 | ان التطبيق الفعلي لحكومة المؤسسات يمنع استغلال موارد المؤسسة في تحقيق مكاسب ومصالح شخصية |
| مرتفعة | السابعة | 42 | 0.000 | 7.633 | 4.02 | .869 | يعتبر تطبيق حركة المؤسسات حائل دون استخدام واستغلال السلطة في الإضرار بمصالح الأطراف ذوي العلاقة من مساهمين وعملاء. |
| مرتفعة جدا | الثانية | 42 | 0.000 | 11.763 | 4.29 | .708 | لتحقيق درجة عالية من النزاهة والموضوعية بعيدة عن المحاباة والتحيز والتمييز بين الأفراد مردود تطبيق فاعل لحكومة المؤسسات. |
| مرتفعة جدا | | | | 4.23 | | | المتوسط العام |

من الجدول رقم (7) نلاحظ أن أغلب إجابات عينة البحث تتجه نحو مستوى (الموافقة بشدة) في مقياس ليكريت الخماسي وكان ذلك في العبارات رقم إن تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات تضمن أداء الأعمال بصورة سليمة وبعيدة عن الانحرافات، إن عملية تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات تعد من الاستراتيجيات الرئيسية للمحافظة على موارد المنظمة. إن التزام العاملين في المؤسسة يعد أحد أهداف تطبيق قواعد حوكمة المؤسسات، تساهم عملية حوكمة المؤسسات في منح وإيكاب سمعة جيدة للمؤسسة أمام عملائها والمجتمع، إن التطبيق الفعلي لحكومة المؤسسات يمنع استغلال موارد المؤسسة في تحقيق مكاسب ومصالح شخصية - لتحقيق درجة عالية من النزاهة والموضوعية بعيدة عن المحاباة والتحيز والتمييز بين الأفراد مردود تطبيق فاعل لحكومة المؤسسات أما في العبارتين تضمن عملية تطبيق الحكومة عدم حدوث انحرافات وتجاوزات في العمل- إن التطبيق الفعلي لحكومة المؤسسات يمنع استغلال موارد المؤسسة في تحقيق مكاسب ومصالح شخصية فاتجهت الآراء إلى مستوى (الموافقة)، وبذلك فإن متوسط درجة الموافقة على عبارات المحور الثاني كانت مرتفعة جداً وبنسبة 4.23 وهذا يؤكد افتراض الباحثين أن عمليات الحكومة داخل الشركتين قيد الدراسة تساهم بشكل كبير جداً في الحد من الفساد.

ثالثاً : تحليل الارتباط:

إن اختبار العلاقة الارتباطية بين حوكمة المؤسسات من خلال بعد الرقابة الداخلية والشفافية والإفصاح في السيطرة على الفساد الإداري بشركات التامين قيد الدراسة كانت على النحو الآتي:

جدول رقم (8) يبين تحليل الارتباط بين متغيرات الدراسة.

| بعد الشفافية والإفصاح | بعد الرقابة الداخلية | الفساد | |
|-----------------------|----------------------|--------|-----------------------|
| 0.336* | 0.449* | 1 | الفساد |
| 0.03 | 0.003 | | Sig (2-tailed) |
| 42 | 42 | 42 | N |
| بعد الرقابة الداخلية | | | |
| 0.766* | 1 | 0.449* | بعد الشفافية والإفصاح |
| 0.000 | | 0.003 | Sig (2-tailed) |
| 42 | 42 | 42 | N |
| بعد الشفافية والإفصاح | | | |
| 1 | 0.766* | 0.336* | بعد الرقابة الداخلية |
| | 0.000 | 0.30 | Sig (2-tailed) |
| | | | N |

من خلال الجدول رقم (8) تبين وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة بين بعد الرقابة الداخلية والفساد الإداري حيث بلغ معامل الارتباط (0.449) عند مستوى معنوية (0.003) وهو أقل من 0.05 ، وكذلك وجود ارتباط ضعيف بين الفساد وبعد الشفافية والإفصاح وكانت قيمة الارتباط (0.336) عند مستوى معنوية 0.03 وهو أقل من 0.05 ، كما تشير النتائج إلى وجود ارتباط قوي بين بعد الرقابة الداخلية وبعد الشفافية والإفصاح حيث بلغت قيمة المعامل (0.766) عند مستوى معنوية .0.05

4.1.3 النتائج والتوصيات

1.4.1.3 - النتائج:

1. بيّنت الدراسة أن نظام الرقابة الداخلية دقيق ومصمم بإحكام ويشمل كافة المستويات الإدارية وكذلك اعتماد عملية الرقابة المصاحبة تفاديًا للأخطاء والانحرافات.
2. من خلال الدراسة تبيّن أن موظفي الرقابة الداخلية لديهم قدر كافٍ من الإمكانيات فيما يتعلق بتوفير المهارات، ووجود نظام اشراك الأطراف ذات الأهمية في الشركة وانتهاج معايير حاكمة.

3. أوضحت الدراسة بإعتماد ميثاق يعني بوجود عمليات الإفصاح والشفافية بخصوص سير العمل وتتوفر جانب الدقة ببيان واقع العمل من خلال بطاقات تقييم الأداء المؤسسي.
4. كشفت الدراسة عن الاهتمام والتركيز على حقوق المساهمين وأصحاب المصالح ذوي العلاقة ببيان وإيضاح كافة المعاملات بغية بناء جسور الثقة بين الشركة والمساهمين بها.
5. أظهرت الدراسة وجود علاقة ارتباط طردية بين أبعاد الحكومة والمتمثلة في (بعد الرقابة الداخلية وبعد الإفصاح والشفافية في السيطرة على الفساد الإداري بمعنى كلما توفرت مقومات الرقابة الداخلية والإفصاح والشفافية كلما أدى ذلك إلى السيطرة على الفساد والحد منه).
6. بيّنت الدراسة أن هناك اقتناع كبير من قبل شركات التأمين المعنية بالدراسة بأهمية تطبيق مبادئ الحكومة لما لها من دور كبير في أداء المهام والأعمال بشكل يضمن تحقيق المصلحة العامة ويقلل من الفساد.

2.4.1.3 – التوصيات:

1. زيادة الاهتمام من قبل شركات التأمين بالمداخل الحديثة لمحاربة الفساد والتي تعد حوكمة المؤسسات في مقدمتها.
2. توجيه المزيد من الاهتمام فيما يتعلق بالشفافية والإفصاح كمدخل من مداخل محاربة الفساد.
3. تعزيز نظم الرقابة الداخلية لشركات التأمين بما يضمن الحد من الفساد الإداري والمالي.
4. زيادة وتنكيف البرامج التدريبية (داخلياً وخارجياً) فيما يتعلق بالموظفين حول اعتماد إجراءات سليمة وواضحة لسير العمل تفادياً لحدوث أي انحرافات أو قصور في أداء الأعمال.
5. المحافظة على استمرارية العلاقة مع المساهمين وذلك بانهاب طرق داعمة وقوية جسور الثقة لدى الأطراف المعنية.

4/2 المصادر

- 1 آل الشيخ، خالد عبد الرحمن (2007) الفساد الإداري، انماطه وأسبابه وسبل مكافحته نحو بناء نموذج تنظيمي "رسالة دكتوراه" غير منشورة جامعة نايف للعلوم الأمنية الرياض.
- 2 الباوندي ،مصطفى(2016)، حوكمة الشركات ودورها في مكافحة ظاهرة الفساد الإداري والمالي ، مجلة المعرفة ، العدد الثالث ، جامعة الزيتونه.
- 3 الغالي واخرون (2012) المسؤلية الاجتماعية وأخلاقيات العمل، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان.

- 4- الشواورة، فيصل محمود (2009) قواعد الحكومة وتقدير دورها في مكافحة ظاهرة الفساد والوقاية منه في الشركات المساهمة الأردنية مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد 25 العدد 2.
- 5- الكبيسي، عامر (2000) الفساد الإداري رؤية منهجية للتشخيص والتحليل والمعالجة، المجلة العربية للإدارة ، المجلد 20 ، العدد 1.
- 6- المناصير ، عمر حسين فلاح (2013) أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على أداء شركات الخدمات المساهمة العامة الأردنية ، رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل الجامعية الهاشمية الأردنية الزرقاء.
- 7- النور ، علي سعد (2011) أثر تطبيق حوكمة الشركات في كفاءة الأداء في الشركات المساهمة المدرجة في سوق الإدارية المالية السعودية ، اطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا الخرطوم.
- 8- انعم، سعيد عبد المؤمن (2004)، الفساد المالي والإداري ، الحالة اليمنية نموذجاً ، مجلة ندوة ، العدد 8 ، المجلد 15 .
- 9- ايمن ، عبد الحميد محمد(2010)، أهمية تطبيق مبادئ الحكومة لقطاع البترول المصري ، رسالة ماجستير في الإدارة العامة، أكاديمية الدراسات العليا ، القاهرة.
- 10- بن مصطفى ، مليطان (2017) أخلاقيات العمل الوظيفي وأثرها على الفساد الإداري، دراسة تطبيقية على المصادر التجارية في مدينة مصراتة، الندوة العلمية الأولى لقسم إدارة الأعمال حول أخلاقيات العمل الوظيفي (الواقع وتطلعات) كلية الاقتصاد والتجارة الخمس.
- 11- سليمان، سعيد، (2017) دليل قواعد الحكومة الصادر عن هيئة الأوراق المالية والإدارية.
- 12- قباجة ، عدنان ، (2008) أثر فاعلية الحاكمة المؤسسية وإمكانية تطبيقها على أرض الواقع في الشركات المدرجة في الأسواق المالية، أربد للبحوث العلمية، المجلد 10 ، العدد 1.
- 13- قرواني، أسامة (2015) أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات على جودة المعلومات المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي الجزائر.
- 14- عبد الحليم ، محمد فرج(2007)، الحكومة وأثرها على الاستثمار ، دراسة تطبيقية على السودان، المؤتمر العلمي لمهنة المحاسبة والمراجعة التحديات المعاصرة ، ابوظبي.
- 15- مفید، یونس (2010)، تأثير الفساد الإداري على الأداء الاقتصادي الحكومي، مجلة تنمية الرافدين، العدد 101، مجلد 32 ، جامعة الموصل العراق.

16- هواري معراج وجديدي ادم(2012)، نحو تفعيل دور الحكومة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية، الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، جامعة خضر بسكرة ، الجزائر.